أوراق كارنيغي

السلفية وسياسة التطرف في جزائر ما بعد الصراع

أمل بوبكير

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسل

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

العدد 11 • سبتمبر/أيلول 2008

© 2008 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة**

يمنع نسخ أي جزء من هذه الورقة أو نقله في أي شكل أو وسيلة من الوسائل بدون اذن خطي من مؤسسة كارنيغي ـ الرجاء توجيه الطلبات إلى:

Carnegie Endowment for International Peace
Publications Department
Massachusetts Avenue، NW 1779
Washington، DC 20036
هاتف: 7600 – 483 – 202
فاكس: 1840 – 483 – 202
www.CarnegieEndowment.org

أو إلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
شارع البرلمان 88
وسط بيروت . لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 1061 – 11 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا البحث مجاناً على العنوان الآتي:
http://www.carnegieendowment.org/program/arabic
ثمة عدد محدود من النسخ المطبوعة بالانكليزية.
للحصول على نسخة أرسل طلبك عبر: pubs@CarnegeEndowment.org

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القرّاء. يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أو عبر البريد الالكتروني: www.carnegie-mec.org

المؤلف

أمل بوبكير هي رئيسة برنامج الإسلام وأوروبا في مركز دراسات السياسة الأوروبية في بروكسل، كما أنها زميلة أبحاث في معهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية والمعهد العالي لإعداد المعلمين في باريس. تركز أبحاثها على الأوضاع السياسية في شمال أفريقيا والعلاقات العربية الأوروبية والإسلام في أوروبا. عملت كباحثة زائرة في جامعة شيكاغو، كما تعمل حالياً كمستشارة دائمة لبعض المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة واللجنة الأوروبية. من بين آخر كتبها «الإسلام الأوروبي: تحديات المجتمع والسياسة» (بالاشتراك مع مايكل إيمرسون) (صادر عن مركز دراسات السياسة الأوروبية/ معهد أوبن سوسايتي للعام 2007) وأيضاً كتاب «ماذا جرى للإسلاميين؟ السلفية والمسلمون المتشددون وجاذبية الإسلام الاستهلاكي» (بالاشتراك مع أوليفر روي) (صادر عن دار هيرست/ كولمبيا العام 2008).

المحتويات

موجز 3

مقدمة 4

ولادة السلفية السياسية وتجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ 6

فشل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمخرج العنفي للسلفية السياسية 8

المحاولة غير الناجحة لإطلاق سلفية سياسية في مرحلة ما بعد الصراع 10

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:
ظهور سلفية جهادية عالمية واعية إعلامياً 12

الحرب العالمية على الإرهاب وعرقلة التعددية السياسية 14

الدعوة السلفية: ترياق للعنف؟ 17

السلفية كأسلوب حياة 18

الدعوة السلفية والدولة الجزائرية 20

خاتمة: تجديد السياسة في جزائر ما بعد الصراع 22

موجز

لاتزال الجزائر عرضة إلى هجمات إرهابية منتظمة، على الرغم من أن الحركات الإسلامية المتطرفة تم قمعها منذ العام 1992، وعلى الرغم أيضا من الإعلان عن قانون للمصالحة الوطنية في العام 1999 يهدف إلى تشجيع الجهاديين على التوبة. إذ يوجد في الجزائر حالياً خطابٌ متطرفٌ معادٍ للدولة يعبر عن نفسه من خلال حركات لاتؤمن بالعمل في إطار النظام السياسي، كما ترفض الاقتداء بالأحزاب الإسلامية التي أثبتت خلال التسعينيات أنها تلتزم العملية السياسية وعبَّرت عن نفسها من داخل النظام فناقشت مفهوم الديمقراطية وسعت أيضاً إلى بناء دولة إسلامية. هذه الحركات المتطرفة ذات طابع سلفي، وتدخل ضمن تركيبة السلفية الجهادية التي تتجلى في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حديث العهد، والدعوة السلفية المستوحاة من الوهابية السعودية. هذه الحركات المعادية للعملية السياسية هي نتاج للتهميش الذي تعرض له أتباع السلفية السياسية، لاسيما خلال التسعينيات، وهي تكشف عن توجه خطير رافض للعملية السياسية بين صفوف الإسلاميين الشباب، وأيضاً عن الحاجة الملحة إلى إعادة ابتكار التعددية السياسية في جزائر ما بعد الصراع.

مقدمة

يُعتبر موضوع التعامل مع الحركات الإسلامية من القضايا الملحّة التي لاتواجه الحكومات العربية وحسب، بل أيضاً الولايات المتحدة والدول الأوروبية. وثمة المزيد من التقبل للفكرة بأنه يجب إلى حد ما دمج الحركات الإسلامية المعتدلة في العمليات السياسية والقانونية التي تجري في بلدانها. لكن بشكلٍ عام لا أحد يجادل بإنه يجب دمج الحركات الإسلامية المتطرفة خاصةً تلك التي تتبنى العنف، جنباً إلى جنب مع تلك التي تتبنى الرؤية الوهابية أوالسلفية للإسلام؛ فالحركات العنفية، كما يُقال، يجب احتواؤها وربما تدميرها.

لكن إلقاء نظرة تحليلية على التيار السلفي في الجزائر ينقلنا إلى محصلة مخالفة. فعلى الرغم من المحاولات العديدة لسحقه أوإقناع أعضائه بالتخلي عن أسلحتهم مقابل منحهم عفواً سخياً، إلا أن الحكومة الجزائرية لم تتمكن من احتواء التطرف الإسلامي الذي تمثله تيارات سلفية عدة. صحيحٌ أن الحكومة نجحت في تدمير التعبير السياسي الأكثر ظهوراً للحركة السلفية والمتمثلة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلا أن الصحيح أيضاً أنها لم تتمكن من إيجاد حل لقضية إعادة إدماج القادة والأنصار السابقين لهذه الحركة. ثم صحيح أيضاً أنها تمكَّنت من إضعاف التيار الجهادي العنفي وتحويله إلى مجرد ظل مقارنة بما كان عليه إبان التسعينيات، إلا ان هذا التيار عاود الظهور مرة أخرى تحت مسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وهذا يعني أنه لم يتم القضاء نهائياً على التحدي المتمثل بالحركة السلفية. وعلى الرغم من أن التجليات السياسية والجهادية لهذه الحركة تراجعت أهميتها كثيراً، إلا أن نوعاً ثالثاً من السلفية، التي يُطلق عليها "الدعوة السلفية"، شهدت تعاظماً كبيراً من حيث الأهمية، وهي تركز على أسلمة أتباعها وإبعادهم عن العملية السياسية بدلاً من رمي قفاز التحدي في وجه الدولة. يعود الفضل في هذا التطور في شكل رئيس إلى الازدهار الاقتصادي التي تشهده الدولة؛ حيث تبنى سلفيو الدعوة، الذين استفادوا من ارتفاع أسعار النفط عبر العديد من الشبكات الاستثمارية، موقفاً حيادياً تجاه الدولة التي تحاول في المقابل أن تكون مرنة تجاههم. هذه الراديكالية اللاسياسية تُعتبر مناقضةً للفكرة القائلة أن انتشار الإسلام المتطرف بين الشباب مرتبط إلى حدٍّ ما بالظروف الاقتصادية الصعبة.

ها نحن في العام 2008، والدولة لم تتمكن حتى الآن من حسم معركتها ضد الحركات الإسلامية المتطرفة، حيث لاتزال عرضةً إلى الهجمات الإرهابية المنتظمة. وعلى عكس ما حصل مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فإن الأحزاب الإسلامية ـ التي يوجد لديها استراتيجيات للمشاركة في بناء الدولة مثل الإخوان المسلمين وحماس (أوحركة مجتمع السلم) وحركة الإصلاح الوطني ـ سُمح لها بدخول ميدان المنافسة السياسية. ومنذ العام 1997 أصبحت حماس جزءً من التحالف الرئاسي الذي يضم أيضاً جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

بيد أن دمج هذه الجماعات ضمن السياسة الرسمية للدولة لم يوفّر بديلاً للسلفية أوبديلاً

ديمقراطياً لحكم النخبة السياسية التي لاتزال متجذرة في مؤسسة جبهة التحرير الوطني القديمة والمؤسسة العسكرية. والعديد من أولئك الذين أغوتهم فكرة استبدال دولة جبهة التحرير الوطني الاستئثارية التي نشأت في حقبة ما بعد الاستقلال بدولة إسلامية، يتجهون حالياً إلى الدعوة السلفية. هؤلاء السلفيون، الذين يرفضون أي نظام سياسي علماني أوحديث ويعتبرونه بدعةً، إنما يقلّدون ممارسات السلف الصالح– أي الأجيال الثلاثة الأولى من أتباع النبي محمد– باعتبارها النموذج الأمثل للمجتمع والدولة. هذه هي المثل العليا المبكّرة التي تُعتبر الآن ملهماً بالنسبة إلى السلفيين، وليس الرؤى التي تم تطويرها ونشرها على أيدي الإخوان المسلمين في مصر منذ عشرينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من أن بعض أشكال السلفية كانت موجودة خلال مرحلة النضال من أجل الاستقلال في الجزائر، إلا أن عودة الدعوة السلفية إلى الظهور بهذا الشكل الملموس يجب أن تُفهم على أنها الاستراتيجية الرئيس لإعادة إحياء الأحزاب الإسلامية الضعيفة سياسياً والمنبوذة اجتماعيا.

إذن، يوجد حالياً ثلاثة أنواع من التيارات السلفية في الجزائر، يتمثل الأول في السلفية السياسية (أوالسلفية الحركية)؛ ثم هناك السلفية الجهادية التي تتبنى الجهاد؛ فيما يتجلى النوع الثالث بالدعوة السلفية (والتي يُطلق عليها أيضاً "السلفية العلمية" أي السلفية القائمة على المعرفة الدينية)، وهي سلفية مكرّسة لعلماء الإسلام أو الحركة الوهابية، وذلك في إشارة إلى التأثيرات السعودية عليها. تمثّلت السلفية السياسية إبان الثمانينيات والتسعينيات في شكلٍ رئيس بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن هذه السلفية تجد نفسها اليوم في وضع ملتبس إزاء الدولة الجزائرية، فترفضها باعتبارها غير إسلامية فيما تسعى في الوقت ذاته إلى المشاركة في العملية السياسية التي أطلقتها الحكومة بهدف الترويج للمصالحة بين الجزائريين بعد انتهاء الحرب الأهلية. أما السلفية الجهادية فهي على العكس لاتعاني من أي التباس، إذ ترفض الدولة وتسعى إلى الإطاحة بها عن طريق العنف. وقد تجلت في شكلٍ رئيس خلال التسعينيات في الجماعات الإسلامية المسلحة ووريثتها "الجماعة السلفية للدعوة والقتال". وفي العام 2006 تكوَّن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من بقايا الجماعة السلفية للدعوة والقتال، ما أضفى على الحركة السلفية في الجزائر بعداً عالمياً.

كلٌ من السلفية السياسية والسلفية الجهادية تمران حالياً في مرحلةٍ من الأفول، على الرغم من أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لايزال قادراً على القيام بهجمات إرهابية. واليوم تُعتبر سلفية الدعوة أحد أبرز تجليات التيار الإسلامي في الجزائر. فهي عبارة عن حركة تبشيرية بامتياز تحض المسلمين على تجديد إيمانهم بالإسلام، عبر تمثُّل سلوك السلف الذين تعتبرهم أكثر طهارةً. واستخدام كلمة "الدعوة" في اسم الحركة يرمز إلى حماستها التبشيرية. لقد أصبحت الدعوة السلفية في الجزائر تياراً عاماً شعبياً وجزءً من تقليد لاعنفي يرفض الحداثة والتغريب ويعتبر الدولة الجزائرية نتاجاً لهما، إلا أنه مع ذلك لايسعى إلى الإطاحة بها. وعلى الرغم من أن هذه الحركة تزعم بأنها غير سياسية، إلا أنها في الواقع تحمل مضامين سياسية

مهمة، وهذا ما ستتم مناقشته بعد قليل.

هذه الإطلالة العامة على التيارات السلفية في الجزائر تستند أساساً إلى بحث أُجري في الجزائر والمغرب بين 2006 و2008 تضمَّن ساعات عدة من المراقبة المباشرة والمقابلات في الجوامع والأحياء التابعة للسلفيين.

ولادة السلفية السياسية وتجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ

في نظر الغرب اعتُبرت الحرب، التي كان قطبا الرحى فيها قوات الأمن الجزائرية، من جهة، والجبهة الإسلامية للإنقاذ بالتعاون مع بعض الحركات الإسلامية، من جهة أخرى، بمثابة صراع بين دولة علمانية حديثة وتيار ديني رجعي متطرف. بيد أن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك؛ فأعمال العنف التي ارتُكبت خلال تلك الفترة شارك فيها إسلاميون وقوات أمن حكومية على حدٍّ سواء، وكان واضحاً أنها ترتكز إلى سوابق من حرب التحرير التي شنتها جبهة التحرير الوطني ضد الفرنسيين في الخمسينيات. وكما هو معروف، خلال حرب الاستقلال عمدت جبهة التحرير الوطني (التي أصبح يُنظر إليها فيما بعد باعتبارها حزباً علمانياً اشتراكي التوجّه) إلى استخدام الدين كوسيلة لكسب الشرعية السياسية، كما استخدمت العنف من أجل بلوغ أهدافها. أُطلق على هذا الصراع ضد الاستعمار اسم الجهاد، والشرط الرئيس بالنسبة إلى كل من كان يريد الفوز بموقع في السلطة بعد الاستقلال في العام 1962 هو أن يكون "مجاهدا" خلال الحرب.

في البداية تمت صياغة نهج السلفية السياسية الذي تؤيده الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر وفقاً لهذه النزعة القومية ذات التوجه الديني، التي تشوبها أفكار وهابية عن الأخلاق والتعليم والطهارة ورفض الحداثة الغربية التي أُدخلت إلى الجزائر في ثلاثينيات القرن الماضي على يد أعضاء من جماعة العلماء الإصلاحيين مثل الطيب العقبي. لكن في العام 1962 حلت الدولة الثورية التي تحمل توجهات جبهة التحرير الوطني مكان الدولة الإسلامية التي تصوّرها القادة السلفيون الجزائريون الأوائل الذين كانوا يحملون توجهات قومية وإصلاحية. وعلى الرغم من أن العديد منهم تم دمجهم ضمن جبهة التحرير الوطني خلال الستينيات والسبعينيات، إلا أنهم لم يحصلوا أبداً على نفوذ سياسي كبير، بل كانوا يتصرفون في أغلب الأحيان بصفتهم جماعة ضغط تسعى إلى أسلمة الحياة العامة. كما لم يُسمح لهم أبداً بتشكيل حزب إسلامي معارض لجبهة التحرير الوطني التي عملت على دمج الإسلام عبر توطيده كدين رسمي للدولة وإطلاق سياسات "التعريب". وقد أسس أولئك الذين تم تهميشهم من قبل جبهة التحرير الوطني في العام 1962 جمعية أطلقوا عليها اسم القيم. بيد أنها حُلت بسبب شجبها العلني لإقدام جمال عبد الناصر على إعدام سيد قطب الذي كان أبرز مفكري حركة الإخوان المسلمين في مصر، في آب/أغسطس العام 1966. لكن قادة جمعية "القيم"، ومن بينهم عباسي مدني، الذي سيصبح لاحقاً

رئيساً للجبهة الإسلامية للإنقاذ، واصلوا ممارسة أنشطتهم ضمن الجامعات والجوامع خلال السبعينيات وسعوا إلى إعادة إحياء الإسلام السلفي الإصلاحي الذي ارتبط بحرب الاستقلال.

التهميش الذي تعرّض له السلفيون خلال السبعينيات بسبب استئثار جبهة التحرير الوطني بالسلطة شطرهم إلى حزبين. الأول، ويحمل اسم "سلفيو الدعوة"، بدا أقرب إلى النهج الوهابي عبر تركيزه على إصلاح المجتمع وفرض قواعد سلوك أخلاقية صارمة تستند إلى القيم الإسلامية الأصلية إلى جانب رفضه المشاركة السياسية المباشرة. كما كان لدى الحزب الثاني المتمثل بالسلفيين السياسيين مقاربة وهابية للإسلام عبر تأكيده على فرض القواعد الاجتماعية الصارمة، لكنه قَبِل أيضاً فكرة حركة الإخوان المسلمين في مصر الذين كانوا ينادون بضرورة تكوين تيار سياسي من أجل أسلمة الدولة والمجتمع. إلا أن السلفيين السياسيين لم يثقوا يوماً بالأحزاب والانتخابات كوسيلة شرعية للحكم، كما لم يؤمنوا بالاندماج ضمن نظام سياسي تعددي، وذلك خلافاً للتيارات الإسلامية السياسية الأخرى المستوحاة من حركة الإخوان المسلمين التي أسست في نهاية المطاف أحزاباً مثل "حماس" و"الإصلاح". بالنسبة لهم لاتعدو الديمقراطية كونها شكلاً من أشكال الكفر والردة، ومشاركتهم في الانتخابات كانت وحسب بدافع التغلب على تهميشهم.

خلال الثمانينيات اكتسبت السلفية السياسية نبضاً وتوجهاً جديدين بعد أن انضم إليها يافعون من جيل ما بعد الاستقلال ممن أقصتهم جبهة التحرير الوطني، التي كانت تعتبر أن الذين يصلحون للمشاركة في السلطة هم فقط الذين شاركوا في حرب الاستقلال. وهكذا سعى أعضاء الجيل الجديد وراء نهج جديد مختلف للحياة السياسية، وكان أول اتصال بينهم وبين التيار السلفي السياسي في الجوامع غير الرسمية وحرم الجامعات. كما تم تجنيد المزيد منهم خلال المظاهرات الشبابية المعارضة للحكومة التي جرت في العام 1988. وعبر تبنيها لخطاب سلفي مناويء لمؤسسات الدولة ذات التوجه الغربي، أصبحت الحركة التي ستُعرف فيما بعد بـ"الجبهة الإسلامية للإنقاذ" تمثّل فرصةً بالنسبة إلى الشباب المهمَّشين ليتمكنوا من تجاوز "الأسرة الثورية" الضيقة لجبهة التحرير الوطني التي تم إقصاؤهم عنها. كانت السلفية السياسية بالنسبة إلى هذا الجيل الذي ظهر في فترة ما بعد الاستقلال تشكل محاولة لاستعادة القيم التي كانوا يدافعون عنها، والتي تتمثل في العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع السلطة السياسية والدفاع عن الهوية الإسلامية "المهددة"، والتي تخلت عنها جبهة التحرير الوطني المتعطشة للسلطة بعد أن كانت تشكل الأساس الذي قامت عليه حرب الاستقلال. الشخص الأكثر تمثيلاً لجيل ما بعد الاستقلال كان علي بن حاج، الذي أصبح فيما بعد الشخصية الثانية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وبعد سنوات عدة اكتسبت السلفية السياسية زخماً إضافياً تمثل في عودة الشباب الجزائريين الذين كانوا يقاتلون في أفغانستان إلى بلادهم.

لم تكن السلفية السياسية خلال الثمانينيات تتمتع بتنظيم جيد ولا بأيديولوجية واضحة الأهداف، بل كانت عبارة عن مجموعة متباينة وغير منظمة من الناشطين الذين لمّ شملهم تهميش الدولة

لهم. لكن مع تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في العام 1989 أصبحت السلفية السياسية تتمتع بالبنية والتنظيم. في البداية رفضت هذه الجبهة الدولة الجزائرية الحديثة والعملية السياسية التي اعتبرتها "فاسدة"، متماهية بذلك مع الخط الوهابي. إلا أنها ما لبثت أن قررت فيما بعد اللجوء إلى الأساليب والأدوات الغربية، مثل التنظيم الحزبي والمشاركة في الانتخابات، وذلك لتتمكن من الفوز بالسلطة حين تسنح الفرصة مثلما حصل في الانتخابات البلدية للعام 1990 والانتخابات البرلمانية للعام 1991.

لكن في نهاية المطاف لم تتمكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ من بلوغ أهدافها؛ فبعد تحقيقها نتائج قوية جداً في الانتخابات البلدية، وبعد أن كانت في طريقها إلى الفوز بالانتخابات البرلمانية للعام 1991، قررت الحكومة إلغاء الانتخابات وفرضت الحكم العسكري وحظرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وهكذا فشل قادة السلفية السياسية في استخدام أدوات النظام السياسي الحديث لاستبدال ثورة جبهة التحرير الوطني بثورة خاصة بهم. وأدى فشل السلفيين في بناء دولة إسلامية إلى انقسامهم مرة أخرى؛ حيث اختار العديد من الناشطين اعتزال السياسة واعتناق الدعوة السلفية ليتمكنوا من البقاء كتيار اجتماعي وديني، في حين اتجه آخرون إلى السلفية الجهادية والعنف.

فشل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمخرج العنفي للسلفية السياسية

كان هذا اللجوء إلى العنف نتيجة حتمية للموقف المتناقض الذي اتخذه أتباع السلفية السياسية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. فهم رفضوا الديمقراطية والمؤسسات الغربية، بيد أنهم حاولوا استخدامهما بهدف الوصول إلى السلطة من أجل بناء دولة إسلامية. وعندما فشلت محاولتهم تلك، طفا تطرفهم السياسي وكراهيتهم لحكومة جبهة التحرير الوطني إلى السطح ثم انفجرا، بعد أن كانا قبل ذلك الوقت قيد الاحتواء ضمن الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

أدى حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ وزج كبار قادتها في السجن إلى ظهور الجماعات المتطرفة، التي لم تكن تجمعها قناعات أيديولوجية واضحة، باستثناء التصميم على شن الجهاد ضد الدولة. وبعد أن فقدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قدرتها على توجيه سياسات التطرف، تم استبدال القيادة الإسلامية القديمة، التي تحولت إلى النشاط الاجتماعي خلال الصحوة السياسية الإسلامية في السبعينيات والثمانينيات، بالعناصر الشابة التي كانت مهمشة سابقاً في الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي العام 1991 لم يكن متوسط عمر الذين انخرطوا في القتال يتجاوز الـ20 عاماً، جاء عددٌ منهم من الأحياء الفقيرة في العاصمة الجزائرية ومن المناطق الريفية المحيطة بها. قبل حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ واعتقال قادتها، لم يكن هؤلاء الشباب في الواقع يلعبون دوراً فاعلاً في هذا التيار السياسي. وعلى الرغم من أنهم كانوا قد شاركوا في التجمعات والمظاهرات التي نظمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وأيضاً في أداء صلاة الجمعة في الجوامع السلفية، إلا أن الجبهة لم تسمح لهم بالمشاركة السياسية، بل استخدمتهم من أجل إرهاب مواطنيهم عبر اضطهاد

النساء غير المحجبات والرجال الذين يشربون الخمر أويلعبون الدومينو، أوحتى الذين يتكلمون اللغة الفرنسية. لكن بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تخلى هؤلاء الناشطون المتطرفون الجدد– الذين كانوا يفتقرون إلى توجه اجتماعي واضح على الصعيد السياسي أوالأيديولوجي، وذلك على عكس النخبة التي كانت موجودة في الجبهة ـ عن مشروع إقامة دولة إسلامية عن طريق العملية السياسية. فقد كانت فكرتهم عن الجهاد متأثرة إلى حد كبير بتجربتهم الجنائية أوالهامشية وأيضاً بعناصر الفكر الوهابي المستقاة من الجوامع المتعاضدة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وقد حوّلوا الجهاد إلى مشروع قائم بحد ذاته، كوسيلة للخروج من التهميش السياسي والاجتماعي الذي وجدوا أنفسهم فيه بوصفهم مجرمين أومهرّبين. وهكذا أصبح هؤلاء الشباب المهمشون النواة الرئيسة للجماعات الإسلامية المسلحة.

في الفترة الممتدة بين 1991 و1994، وفي ظل عدم قيام قادة الجبهة المنفيين أوالمعتقلين باقتراح أي بديل حقيقي، انضم العديد من الأعضاء الأصليين في الجبهة إلى الجماعات الإسلامية المسلحة، فيما قام آخرون بتأسيس جماعات مسلحة خاصة بهم، على غرار الحركة الإسلامية الجزائرية (التي أسسها مصطفى بويالي، أول إسلامي يتجه إلى العنف في العام 1982 والذي قُتل في العام 1987). وفي النهاية ضمَّت هذه الجماعات تشكيلة لامجال للسيطرة عليها، ومن بينها مجموعات إجرامية تبحث عن الثروة والشهرة داخل الأحياء التي تتواجد فيها، إلى جانب مقاتلين سابقين في صفوف الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين كان يُطلق عليهم لقب "المجاهدين" خلال حرب الاستقلال والذين تم تهميشهم من قبل جبهة التحرير الوطني. كما ضمت الجهاديين "الفاشلين"، الذين عادوا من أفغانستان من دون أن يتمكنوا من المشاركة في القتال هناك، فانتهزوا الفرصة أخيراً ليشاركوا في عملية الجهاد.

انحاز السلفيون السياسيون في الجبهة الإسلامية للإنقاذ الى جانب الجهاديين العنفيين في الجماعات الإسلامية المسلحة، كسبيل لإقامة دولة إسلامية. وفي حين أنهم شاركوا في عمليات قتل رجال أمن ومدنيين ممن اتهموا بالتواطؤ، إلا أنهم سعوا إلى بدء مفاوضات مع الدولة التي كانت عازمة على تدميرهم. وفي العام 1994 أسس السلفيون السياسيون الجيش الإسلامي للإنقاذ كجناح عسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وعلى الرغم من ذلك لم يتمكنوا من تحقيق الوحدة واحتواء العنف الذي مارسه السلفيون الجهاديون في إطار الجماعات الإسلامية المسلحة، كما أنهم فشلوا في استعادة ميليشياتهم التي كانت منخرطة في القتال ضمن صفوف جماعات مسلحة أخرى.

هذا العنف المتسم بالفوضى الذي مارسه مقاتلو الجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعات الإسلامية المسلحة، والذي كان موجّها في ظاهره ضد "حكومة فاسدة غير شرعية" تجاهلت صوت الشعب، حظي في باديء الأمر ببعض التأييد لاسيما على إثر رفض الحكومة مبدأ التفاوض. بيد أن هذا التأييد سرعان ما انحسر بعد تفاقم أعمال العنف واتخذ منحى أكثر عشوائية. وبذلك فإن السلفية السياسية في الجيش الإسلامي للإنقاذ والجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي كانت ترى في الجهاد أداة

لنسف احتكار جبهة التحرير الوطني للسلطة، أخذت تعاني من التهميش المطرد وتتلاشى على يد الجهاديين السلفيين داخل الجماعات الإسلامية المسلحة. وقد برزت إذاك جماعات جديدة سعت إلى تسلم زمام القيادة، متبنية مواقف متطرفة تصعيدية ـ على غرار الفتوى التي أصدرتها الجماعات الإسلامية المسلحة في العام 1995 وأدانت فيها كل الشعب الجزائري بتهمة الردة ـ وهكذا تصاعدت أعمال العنف، واصبحت المجازر الجماعية ضد المدنيين ظاهرة شائعة. وقد سمح الجيش الجزائري إلى حد كبير ببروز هذا العنف بهدف تقويض التعاطف الشعبي مع الجماعات المسلحة ولمعاقبة أولئك الذين صوتوا لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات العام 1992. وعلى إثر فشل الجيش الإسلامي للإنقاذ، بعد تعثره في ميدان العنف وفشل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في مجال المعارضة السياسية، آثر هذا الجيش التفاوض سراً على وقف إطلاق النار في العام 1995 ثم حلّ نفسه في العام 1997.

تم تطبيق مختلف أشكال العفو بهدف وضع حد للعنف الذي مارسته الجماعات الإسلامية المسلحة وجرت مسامحة متورطين في الجرائم (من كلٍ من السلفيين الجهاديين وقوات الأمن). تراوحت هذه السياسات في البداية بين تطبيق قانون الرحمة العام 1995، وهو القانون الذي أعلنه الرئيس ليامين زروال بعد فوزه في الانتخابات، وتطبيق قانون الوفاق المدني (المصالحة) العام 1999 الذي أعلن عنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد انتخابه رئيساً للبلاد، وصولاً إلى الميثاق من أجل السلام والمصالحة الوطنية الذي أقره استفتاء 2005 بعد أن كان خطط له العام 2004 خلال الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها بوتفليقة للمرة الثانية. ستة آلاف مقاتل من أصل 27 ألفاً كان كُشف عنهم رسمياً، أعلنوا توبتهم في العام 1992 (مع أن هذا العدد يتباين بتباين المصادر). لكن دوائر أميركية قدّرت أن عدد الإرهابيين الطلقاء يبلغ نحو ألف مسلح. وقد أدت سياسة العفو الى تبدد وجود الجماعات الإسلامية المسلحة إلى حد بعيد. فالعديد من مقاتليها استتابوا مغتنمين فرصة قوانين العفو المذكورة. بيد ان الفترة بين 1997 و 2006 شهدت ظهور الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي ذُكر أنها قطعت العلاقة مع الجماعات الإسلامية المسلحة وأوقفت أعمال العنف ضد المدنيين.

المحاولة غير الناجحة لإطلاق سلفية سياسية في مرحلة ما بعد الصراع

ان توقف السلفية السياسية عن ممارسة العنف دّل على طبيعة السياسات المتطرفة التي مارستها الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ومع أفول عقد التسعينيات أصبحت الخيارات الوحيدة المتاحة أمام السلفيين هي إما الانسحاب من عالم السياسة الرسمية ورفض منطق التحزّب (العمل الحزبي السياسي) عبر الانضمام إلى حركات مثل حركة الدعوة السلفية، أو الانسحاب من الحوار مع الدولة والانخراط كلياً في أعمال العنف، على غرار الجماعات الإسلامية المسلحة ولاحقا الجماعة السلفية للدعوة والقتال. وقد سعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي استبعدت في

البداية من المفاوضات السرية بين الجيش الإسلامي للإنقاذ والجيش الجزائري، إلى العثور على طريق ثالث بهدف إحياء سلفية سياسية لحقبة ما بعد الصراع. وحظيت هذه الخطوة بدعم العديد من نشطاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين تخلوا عن القتال ونأوا بأنفسهم عن الإرهاب محاولين العودة إلى الساح السياسي. لكن الواقع أن الجبهة لم تتمكن من معاودة النهوض بعد حلها العام 1992 وفي سنوات العنف التي تلت ذلك. وخلال تلك الفترة قررت الحكومة التراجع عن اعتبار قادة هذه الجبهة شركاء نافعين في المفاوضات السياسية، حين عجز هؤلاء عن احتواء العنف الذي مارسه اتباعهم.

إلا أن بعض القادة السابقين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجيش الإسلامي للإنقاذ حاولوا تجاوز حال التهميش عبر تطوير سلفية سياسية مناسبة لحقبة ما بعد الصراع، لكنهم أخفقوا. وقد تركزت جهودهم في بداية الأمر على السعي إلى التفاوض حول اعادة دمجهم سياسياً واجتماعياً عن طريق دعمهم لمشروع المصالحة الوطنية. بيد أن الجيش الجزائري كان قد خطط للعفو لهدف يتيم هو قطع الطريق على عودة ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ، من خلال إظهار قادتها وناشطيها السابقين على انهم ليسوا أكثر من إرهابيين تائبين. وبذلك سحب البساط من تحت أرجل هؤلاء القادة ولم يعد لهم وزن في الحياة السياسية العامة. اثنان من هؤلاء، وهما علي بن حاج، وعباسي مدني أطلقا من السجن في العام 2003، وقد اختار مدني العيش في منفى اختياري في دولة قطر بينما منع بن حاج من الإدلاء بتصريحات علنية.

والحال أن هؤلاء القادة ما زالوا يتصارعون على زعامة حزب لم يعد له أي وجود واقعي. إنهم ينددون بفتور بالعنف لعلمهم أن عليهم القيام بذلك إذا ما أرادوا العودة إلى الحياة السياسية، إلا أنه يحظر عليهم لعب أي دور سياسي ذي شأن. لذلك فإنهم لا يملّون من تجريب استراتيجيات سياسية جديدة. فهم أدانوا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحاولوا لعب دور الوسيط مع هذا التنظيم عبر دعوة مقاتليه إلى إلقاء سلاحهم. كذلك حاولوا تشكيل تحالف مع أعضاء آخرين مهمشين في المعارضة ممن كانوا يعتبرون سابقاً من الأشرار. وخلال الانتخابات التشريعية في أيار/مايو 2007 قدّم بعض المخضرمين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة ترشيحهم إلى بعض المناصب تحت مظلة أحزاب غير إسلامية، ومن ضمنها أحزاب بربرية، في حين أعلن آخرون عن نيتهم تكوين حزب جديد. وقد أعرب حزبا حماس والإصلاح، اللذان تم تشريعهما قانونياً ودمجا في النظام، عن استعدادهما لقبول هؤلاء القادة في صفوفهما إذا شاؤوا ذلك.

أما مستقبل المقاتلين المخضرمين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ والسلفية السياسية فلن يُحسم لأن الدولة لاترغب في وجود أي تحديات للتوازنات الهشة القائمة في الجزائر اليوم والتي تحققت بفضل عملية المصالحة التي أدت إلى تمركز السلطة في أيدي الجيش والرئيس، وفوق كل الأحزاب السياسية.

القاعدة في بلاد المغرب: بروز سلفية جهادية عالمية واعية إعلامياً

كما أشرنا سابقا، التنظيمات السلفية الجهادية التي شاركت في الحرب الأهلية الجزائرية، على غرار الجماعات الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للوعظ والقتال، وهنت إلى حد كبير نتيجة الضغط الحكومي وأيضاً بسبب ما قامت به من أعمال ضد المدنيين، هذا إلى جانب الفتاوى التي أطلقتها مرجعيات دينية عليا مثل العالم الديني الوهابي السعودي محمد ابن صالح العثيمين. وقد تلقت تلك التنظيمات ضربة قاصمة عند الإعلان عن قانون الوفاق المدني وقوانين العفو العام، وهي الإجراءات التي دفعت بالعديد من المقاتلين في المنظمات الجهادية القديمة الى إلقاء السلاح والعودة إلى حياتهم السابقة. ومنذ مطلع القرن الحالي انضم إلى من تبقى من الجهاديين في تلك التنظيمات جيل جديد من المتطرفين الذين ترعرعوا في حقبة استشراء العنف إبان تسعينيات القرن الماضي والذين رفضوا كلاً من برنامج الدعوة السلفية المنادي بأسلمة المجتمع "الفاسد" خطوة خطوة، والنقاشات الدينية الخائبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ حول طبيعة الديمقراطية والدولة الإسلامية. هؤلاء الشباب ابتعدوا عن استلهام دروس حرب الاستقلال ضد الفرنسيين وتأثروا، بدلاً من ذلك، بالجهادية الجديدة المتمثلة في أسامة بن لادن والحرب العراقية. إنهم أرادوا الالتحاق بجهاد عالمي يخوضه كل المسلمين لمقاتلة الأعداء الأقوياء الأميركيين واليهود والصليبيين. ومن أجل تحسين أوضاعهم كشبان جزائريين مستبعدين من أي مشاركة في الحياة السياسية فإنهم وجدوا أن الاستراتيجية العالمية للقاعدة أكثر جاذبية من التركيز على إطاحة جبهة التحرير غير الشرعية. هذا النزوع لدى الشباب كي يُسمع صوتهم ويعترف بهم على مستوى عالمي هو الذي أدى إلى حد كبير إلى ظهور جهاد جديد واعٍ إعلامياً. وعلى سبيل المثال، عندما حاولت الجماعة السلفية العام 2005 الارتباط باستراتيجية الجهاد العالمي التي طبقتها القاعدة - وهي المنظمة الكبيرة التي تقاتل الأميركيين - وسعت إلى تحسين صورتها، فهي عمدت إلى التهليل لخطف واغتيال دبلوماسيين جزائريين في بغداد على يد الجناح العراقي للقاعدة.

أعلن بوضوح عن هذا التوجه الجديد للسلفية الجهادية في الجزائر في كانون الاول/ ديسمبر العام 2006، عندما بدلت الجماعة السلفية للدعوة والقتال اسمها ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وأعلنت عن ارتباطها بتنظيم القاعدة بزعامة ابن لادن. لكن حتى لو لم يكن مرجحاً أن يكون هذا التنظيم ناشطاً خارج الحدود الجزائرية اليوم، أوحتى لو لم يكن على علاقة قوية مع ابن لادن، فإن مجرد الانضواء تحت لواء القاعدة سمح له بالظهور مجدداً في الحلبة الدولية. ومن أجل لفت أنظار العالم، حاول التنظيم جر جماعات مغاربية عديدة من الجهاديين السلفيين إلى الانضواء تحت عباءته (على غرار الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر؛ الجماعة الإسلامية المغربية المقاتلة، الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة، الجماعة الإسلامية التونسية المقاتلة) على الرغم من فقدان الروابط العملانية بين هذه التنظيمات.

يقدم تحوّل الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مثالاً على الانتقال من خطاب رفض الدولة والمجتمع الى أيديولوجية جهادية أهم مبررات وجودها إحداث التأثير الدولي والصدى الإعلامي المصوّر للعنف. لقد أدركت الجماعة السلفية أهمية الدعاية الإعلامية المصورة، فاندفعت الى إحياء خطابها القديم بشأن "طاغوت الدولة الجزائرية المتغرّبنة" بهدف توسيع قاعدتها وزيادة شعبيتها بين الشباب الجزائري. وحتى لو كانت أكثرية الشباب الجزائري لاتدعم هذا التطور وتدينه، فإن هذه السفية الجهادية المرتبطة بالإعلام وجدت لها مع ذلك ملاذاً من شاكلتها تحتمي به في ثقافة العنف المتفشية في بيئاتها خلال مرحلة ما بعد توقف الصراع. فأشرطة الفيديو الإعلامية تستخدم الآن اللغة البربرية، فيما كان استعمال اللغة العربية في السابق يُعتبر امراً مقدساً. وهذه الأشرطة تدعو إلى إعادة غزو الأندلس وإلى الانتقام من 132 سنة من الاستعمار الفرنسي، كما أنها تحاول الضرب على وتر المعاناة الاجتماعية الراهنة عبر نشر صور عن الاشتباكات بين الشبان ورجال الشرطة أوعبر إظهار احتقار الدول الاوروبية لـ"الحرّاقة"، وهم المهاجرون غير الشرعيين الذين يحرقون، بمعنى ما، الحدود.

هذا أساساً هو الجهاد بالصور الذي لاحاجة فيها إلى قيادة أوإلى هدف أيديولوجي يُغري أولئك الذين ينوون الالتحاق بصفوف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. هؤلاء الشبان يجهلون في الواقع طبيعة المشروع السياسي الإسلامي أو طبيعة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. إنهم لايعرفون سوى العنف الذي كانت تمارسه الجماعات الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال. وكان ثمة آخرون هم في الواقع أبناء الجهاديين الذين قتلوا أوأبناء المتشددين ممن عذبهم الجيش. وهم محرومون من فرصة المشاركة في الحياة السياسية الوطنية لجزائر اليوم، في حين يتم حشو أدمغتهم في غرف الحوارات الجهادية على الإنترنت وعبر نشر صور التعذيب في سجن أبو غريب. هنا تكتسب العملية الجهادية أهمية أكبر من أهمية المشروع الجماعي للمجتمع. فأن يكون المرء جهاديا أصبح هو"جوهر الأمر"، وليس إقامة الدولة الإسلامية أو حتى مراكمة الثروات عن طريق ابتزاز أموال أبناء القرى، كما كان يفعل بعض السلفيين الجهاديين إبان التسعينيات. هذا الشغف الجديد بصور الحرب على الشاشة الفضية دفع في أيلول/سبتمبر 2007 أحد الطلبة المتفوقين، وهو في سن الخامسة عشرة ويدعى نبيل بلقاسمي، إلى القيام بعمل انتحاري ضد ثكنات الجيش في مدينة دليس القريبة من الجزائر العاصمة، وهو أطلق على نفسه الاسم الحركي أبو مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة السابق في العراق الذي كان له ظهور بارز في وسائل الإعلام.

يبدو أنه كان يتم تجنيد هؤلاء الشبان في مساجد استناداً إلى رغبتهم "القيام بعمل ما"، ومن ثم لإرسالهم مباشرة الى معسكرات تدريب المتطرفين حيث يقضون ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر فيها بأمل الالتحاق بعدها بصفوف المقاتلين في العراق. قلة من هؤلاء الشبان كان يدرك، لكن بعد فوات الأوان، أنهم أخذوا رهينة وأنه يُتوقع منهم شن هجمات انتحارية داخل الجزائر. وليس

سراً أن الشاحنات التي كان يستخدمها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ العام 2007 كانت نوافذها تُلحم لئلا يتراجع سائقوها عن تنفيذ مهماتهم في اللحظات الأخيرة.

عبد القهار، نجل علي بن حاج، يمثّل نموذجاً فاقعاً لعملية الانتقال هذه من حال إطلاق المطالب السياسية المتطرفة، كما كانت تفعل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الى اعتبار الجهاد والظهور العالمي وحدهما مبرر الوجود كما يُحبذ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. هجر عبد القهار منبر الوعظ السياسي إلى مواقع الجهاديين. وهو اشتهر بعظة ألقاها وهو في سن الخامسة أمام جمهور مصلين في الجزائر حول إقامة دولة إسلامية وهو يرتدي قميصه الأبيض (قميص طويل يلبسه الرجال) ورافعاً إصبعه ومردداً شعائر الإيمان. في العام 2006، وحين كان عبد القهار في التاسعة عشرة، اختفى ليظهر ثانية في قناة الجزيرة العربية وهو يرتدي ثياب المقاتلين وفي يده كالاشنيكوف.

إلى جانب هذا الجيل الجديد من الشبان الذين دفعتهم بيئتهم العنفية إلى التطرف، والذي وجد في فكرة الجهاد سبيلاً للهرب من استحالة العمل السياسي على المستوى الوطني، قويت شوكة الجهاديين الجزائريين بعودة نحو 200 مقاتل تائب من الجماعات الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى التطرف بعد العفو عنهم أو إطلاقهم من السجن، فلجأوا إلى الاختباء ثم انضموا إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وفي أعقاب الإعلان عن قانون الوفاق المدني العام 1999، لم يكن ممكناً سوى لقادة الجماعات الإسلامية المسلحة وجيش الخلاص الإسلامي الذين شاركوا في المفاوضات في شكل مباشر أن يزاولوا الاعمال التجارية. أما الذين كانوا مستثنيين من الالتحاق بشبكات التأهيل في حقبة ما بعد انتهاء الصراع والتي أنشئت عقب صدور قانون الوفاق المدني، فقد استمر إخضاعهم إلى سيطرة قوى الأمن ووجدوا صعوبة في الحصول على مرتباتهم التقاعدية الشهرية من الحكومة (المرتب يعادل12 ألف دينار جزائري أو120 يورو). كما أن إعادة دمجهم في المجتمع لم تكن قضية سهلة أيضاً نظراً لعدم ثقة أوكراهية جيرانهم لهم الذين كانوا في الغالب من ضحايا العمل الإرهابي، فشق عليهم رؤية هؤلاء التائبين ينعمون بحياة هانئة الآن.

الحرب العالمية على الإرهاب وعرقلة التعددية السياسية

بدت الجماعة السلفية للدعوة والقتال، بعد أن تحوّلت إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وكأنها تسهم في الجهود الدولية لدعم الجيش الجزائري في مهمته القاضية بمكافحة الإرهاب في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر. وكانت إحدى مفارقات عودة هذا الشكل من السلفية الجهادية هي تعزيز قوة الجيش الجزائري عبر تعاونه في استراتيجية "الحرب على الإرهاب" التي تقودها الولايات المتحدة.

واعتباراً من 11 أيلول/سبتمبر اعتبرت الولايات المتحدة الجزائر شريكاً مهماً لها في مكافحة

الإرهاب. فتجربة الجزائر مع العنف أهّلتها للعب دور "الخبير" مع الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، وكذلك لممارسة دور مهم في المنطقة. وهكذا امتدحت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس، في رسالة بمناسبة افتتاح السفارة الأميركية في الجزائر في أيار/مايو 2008، الحكومة الجزائرية ووصفتها بأنها "بطلة الأمن الإقليمي والدولي". وبدلاً من التركيز على إقامة مغرب عربي سياسي (ما يزال اتحاد المغرب العربي، الذي يعد عاملاً حاسما لإنهاء الصراعات في المنطقة، مجرد منظمة ميتة)، أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها في تدعيم مغرب عربي ينشد الأمن ويُصمّم لتسهيل عملية تواجدها في المنطقة.

الآن تحاول الجزائر التموضع كقائد لهذه الهوية الأمنية الإقليمية الجديدة، لاسيما في مجال سعيها إلى منافسة الدور المميّز للمغرب في إطار علاقته مع الولايات المتحدة. والحال أن الجزائر لاتمانع في قيام شراكة ثنائية مع واشنطن في الحرب ضد الإرهاب. ومن المقرر افتتاح مكتب تابع لإدارة التحقيقات الفيدرالية الأميركية في الجزائر قبل نهاية العام 2008، كما أن الجيش الجزائري يحظى بانتظام ببرامج تدريبية أميركية. بيد أن الحكومة الجزائرية رفضت الفرضية بأن ظهور تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من شأنه تهيئة الفرص أمام توسيع نطاق مشروع القيادة الأميركية في أفريقيا (AFRICOM) ليشمل الأراضي الجزائرية.

معروف أن مشروع القيادة الأميركية الذي أعلنته إدارة الرئيس بوش في شباط/فبراير العام 2007، يرمي رسمياً إلى إقامة وجود عسكري أميركي قوي في إفريقيا بهدف "التركيز بشكل أفضل على موارد القارة لدعم ومساندة المبادرات الأميركية المطروحة من أجل مساعدة الشعوب الأفريقية"، وأيضا من أجل "المساعدة على تلبية احتياجات القارة الأمنية وغيرها". في العام 2007 أعربت الجزائر، بصفتها دولة ذات سيادة، عن رفضها استقبال القيادة الأميركية على أراضيها (في حين أعلن المغرب عن استعداده للقبول). مكمن الخوف بالنسبة إلى بعض الدوائر الجزائرية العليا تمثّل في ان هذه المبادرة الأميركية قد تسمح للولايات المتحدة بإقامة قاعدة عسكرية للسيطرة على النفط الجزائري الذي يتركز معظمه في القسم الجنوبي من البلاد. كما أن هذا الرفض يعكس عدم استعداد الجزائر القوية السماح للوجود الأميركي هناك بأن يشكّل تحدياً لشراكاتها التجارية المميزة مع دول أخرى، لاسيما مع الصين والاتحاد الأوروبي.

بعض المراقبين للحياة السياسية في الجزائر يشتبهون في أن تكون عودة الظهور العَرَضِي للجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل وقيامها بعمليات اختطاف السياح هناك، تعكس رغبة لدى بعض القيادات العسكرية في إقامة علاقات متميزة مع الولايات المتحدة تمكّنها من إقناع الرئيس بوتفليقة بتغيير موقفه من الوجود الأميركي في جنوب الجزائر، لاسيما في ما يتعلق بالأسواق النفطية. والواقع إن ظهور الجماعة السلفية للدعوة والقتال ومن ثم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل يتقاطع مع تساؤل الرئيس بوتفليقة حول طبيعة شراكته مع الولايات المتحدة خلال العام 2005. ففي ذلك الحين ألغى بوتفليقة العديد من العقود التي مُنحت لشركات نفط أميركية، وهي الشركات التي

زيدت عليها معدلات الضرائب بشكل كبير. وقد طُرحت في حزيران/يونيو 2006 على بساط البحث وضعية المصالح النفطية الأميركية في الجزائر بعد تعديل القانون الخاص بالمشتقات الهيدروكربونية الذي تم تبنيه قبل سنة ونصف السنة من ذلك التاريخ بحيث يتيح إمكانية إلغاء الامتيازات النفطية الممنوحة لشركات أجنبية، وهو إجراء اتخذ لتسهيل إنشاء شركات أميركية. وسرت إتهامات وقتها بأن بعض قادة الجيش يهدفون من وراء استغلال ظهور تهديد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إلى تمهيد الطريق أمام عودة الولايات المتحدة إلى المنطقة. كما قيل آنذاك أن قادة محددين سيحققون عائدات كبيرة من الحصة الأميركية في المشاريع النفطية.

يُعتبر أيضا الظهور الجديد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على المستوى الدولي نتيجة مباشرة لإعادة الهيكلة السياسية العامة في الجزائر عقب انتهاء حقبة الصراع. فقد تضاعفت مداخيل النفط في تلك الفترة أكثر من أي وقت مضى، وبرزت مصالح متنوعة في قلب النظام تعارض أي تحديث للحكم في اتجاه التعددية أوالتفاوض مع المعارضة، الأمر الذي كان قد يشكّل مخرجاً محتملاً من دورة العنف. وتعكس علاقات الجزائر مع واشنطن عدم الاستقرار في صناعة القرار في البلاد، كما أنها في معظمها ناجمة عن الصراع على العائدات النفطية. وفي غياب قيادة حازمة وشفافة، يبقى التخوف قائماً من خطر مواصلة إمساك الإرهاب والعنف بخناق السياسات الخارجية والداخلية في الجزائر.

على الصعيد الوطني، تتواصل السياسات الأمنية للحكومة الجزائرية لتعويق إمكانية تطوير نظام سياسي تعددي. وتخضع الجزائر منذ العام 1992 إلى قانون الطوارئ الذي أعلن يومئذ للحيلولة دون وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة بنتيجة الانتخابات التشريعية. وهذا القانون يسمح للحكومة بتأجيل أي تطبيع سياسي وإعاقة ظهور أي تعددية سياسية. وتقول الحكومة الجزائرية أن حالة الطوارئ لن يتم إلغاؤها إلا بعد التخلص من خطر الإرهاب المحلي. وهذا الواقع سمح للحكومة بتحديد أنشطة مختلف النقابات العمالية، ورفض الترخيص لإقامة أية أحزاب للمعارضة (على غرار الحزب الإسلامي "وفا" الذي يقوده أحمد طالب إبراهيمي، وحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والجمهورية الذي يتزعمه عمارة ابن يونس، والجبهة الديمقراطية بزعامة سيد أحمد غزالي). كما يسمح القانون أيضاً للحكومة بإسكات أصوات حتى مؤسسات ضحايا الإرهاب وخروقات حقوق الإنسان التي تعارض منح العفو السياسي لمجرمي الحرب والإرهاب. وتتمثل شرعية الرئيس بوتفليقة بشكل رئيس في إطلالة المواطنين عليه بوصفه الرجل الذي "تمكّن من إعادة السلام إلى الجزائر".

على الرغم من أن هذه الشرعية ذات البعد الأمني سمحت للفئات العليا في الحكومة بتعزيز مواقعها على المستوى الدولي في بداية العقد الحالي، إلا إنها اليوم تواجه تحديات متعاظمة من جانب الرأي العام الوطني – لاسيما بسبب استمرار وجود الإرهاب في البلاد–. وتواجه الحكومة صعوبة بالغة في إمكانية إيجاد مصادر للشرعية، عدا في مجال الامن، لاسيما بين

جيل الشباب، وذلك بسبب عدم إجراء انتخابات شفافة، وغياب حوار سياسي تعددي أوعلى الأقل إعادة توزيع عوائد ثروات النفط والغاز توزيعاً عادلاً. ومنذ أواخر عقد التسعينيات بدأ التغاضي عن المنادين بتشجيع تيار الدعوة السلفية، بل غالباً ما كان يتم تشجيع هذه الدعوات من جانب النخبة الحاكمة في الجزائر كوسيلة لاحتواء سخط الجيل الشاب وتهدئة مشاعره المناهضة للحكومة.

الدعوة السلفية: ترياق للعنف؟

الدعوة السلفية عبارة عن شبكة تقوم على أسس اجتماعية، أكثر مما هي حزب سياسي، وقد ظهرت للمرة الأولى في الجزائر خلال عشرينيات القرن الماضي على يد طيب العقبي عضو هيئة علماء المسلمين الذي أمضى بعض الوقت في الحجاز. ومثلها مثل كل الحركات السلفية في الجزائر، استمدت الدعوة السلفية قوتها من حركة الإحياء الإسلامية التي تطورت في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين رداً على الهيمنة الاستعمارية وما نتج عنها من ضياع الهوية. ولكن سرعان ما انقسمت الحركة إلى قسمين، أخذ أحدهما منحى وطنياً جزائرياً انتهى به في نهاية المطاف إلى السلفية السياسية. أما القسم الثاني من الحركة، والذي كان يقتدي بالوهابية السعودية، فقد ركز بدلاً من ذلك على الدعوة، مؤكداً على الحاجة إلى الوعظ والطهر وإعادة أسلمة المجتمع. هذا الابتعاد الظاهري عن السياسة غيّر بعمق شكل العلاقة المعتادة بين الناشطين الإسلاميين والدولة. وبناء على نصائح شيوخهم باحترام الدولة ـ وهي النصائح التي تستند بقوة إلى إجماع العلماء الوهابيين بضرورة الولاء لحكامهم السعوديين ـ فإنهم أدانوا أي استخدام سياسي للدين واعتبروا أنفسهم ناشطين على الصراط المستقيم، واكتفوا بالطابع الإسلامي الرسمي للمؤسسات الجزائرية.

تعاظمت الدعوة السلفية خلال ثمانينيات القرن الماضي عن طريق العديد من الشباب الجزائري الذين أوفدتهم الحكومات الجزائرية بأعداد كبيرة إلى المملكة العربية السعودية لدراسة العلوم الإسلامية والذين عادوا ليعلموا في مدارس بلادهم. هؤلاء الذين تدربوا في السعودية أوتأثروا بدعاتها من أمثال علي فركوس وعز الدين رمضاني والزهر سونيكويرات وعبد الغني أويسات يشكلون أبرز أعلام هذه الحركة في الجزائر. وهؤلاء جميعا يقيمون أفضل العلاقات مع المؤسسات الدينية السعودية والجزائرية. السلفي الجزائري الأكثر شعبية خارج الجزائر هو عبد الملك رمضاني، إمام أحد المساجد في العربية السعودية، وقد أُجبر على العيش خارج بلاده نتيجة تهديدات المتطرفين الإسلاميين الذين اعترضوا على آرائه غير العنفية وعلى مواقفه الموالية للدولة. ويزداد نفوذ هؤلاء الدعاة بسبب الصلاحيات التي تمنح لهم لتعليم العقيدة السلفية، أي الإجازة التي يحصلون عليها من العلماء السلفيين السعوديين. وهم يلقون محاضراتهم المتأثرة بالنفوذ السعودي في المساجد الجزائرية ويصدرون الفتاوى المتعلقة بسلسلة كاملة من المسائل

المتعلقة بالحياة اليومية، وغالبا ما يفتون أيضاً للشباب الجزائري الذي يتصل بهم عبر الهاتف المحمول.

ترسخت هذه الصيغة من السلفية في مطلع هذا القرن نتيجة خيبة الأمل من الأجواء التي سادت في أوساط الشباب الجزائري بسبب العنف في السنوات السابقة واستمرار هيمنة جبهة التحرير الوطني على المشهد السياسي. فمنذ العام 1999، لم تعد الحكومة تسمح بتأسيس أية أحزاب سياسية، فتم ملء هذا الفراغ من قبل الدعوة السلفية التي تعتمد على العلاقات الشعبية بدلاً من الأحزاب السياسية، ما ساهم في إحياء النظام القديم القائم على الروابط الإسلامية غير الرسمية التي سادت في السبعينيات والثمانينيات حين كانت جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في الجزائر. والآن، قلة من الجزائريين يؤمنون بالعملية الانتخابية في البلاد– 36.5 بالمئة فقط من الناخبين تحملوا عناء التوجه إلى مراكز الاقتراع في انتخابات مايو/أيار التشريعية، حسب السلطات الرسمية، وكثيرون يعتقدون أن الأحزاب الإسلامية القانونية، مثل حماس والإصلاح، هي الوحيدة المهتمة بالسلطة–. وهكذا أدار الشباب الجزائري ظهره للسياسة، أما أتباع الدعوة السلفية فقد وجهوا جهودهم إلى تشكيل شبكة من المنظمات التي تساعد أفرادها على العيش بنقاء يستند إلى المفاهيم الإسلامية الأصيلة ويضمنون في الوقت ذاته مكانتهم في المجتمع.

الدعوة السلفية ترفض كل أشكال النشاط السياسي. وينظر أعضاؤها إلى النظام الانتخابي ومفهوم الحزب السياسي على أنهما مفهومان مستوردان من الغرب ولا معنى لهما من وجهة النظر الإسلامية. كما ينظرون إلى من ينخرطون في الأحزاب السياسية نظرة سلبية، إذ يعتبرونهم مسؤولين عن الفتنة التي تجزئ المسلمين. وقد أصبحت انتقاداتهم للسياسة أكثر حدة مع بداية الأحداث الدموية التي نفذتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ـ النموذج السلفي السياسي الذي ساد في التسعينيات ـ. وثمة بيان شهير صدر عن واحد من أبرز العلماء السلفيين هو ناصر الدين الألباني يؤكد فيه أن «السياسة الصحيحة هذه الأيام هي الابتعاد عن السياسة». ومع رفضهم السياسة توجه الشباب إلى علماء الدين طلباً للإرشاد باعتبارهم حفظة المعرفة التي تسمو على الانقسامات الحزبية ـ ولهذا السبب يسمون «العلماء السلفيون»ـ. ولأن كثيرا منهم يعملون لدى الدولة في الجامعات الإسلامية والمساجد، فإن الدور الذي يقومون به يضمن بقاء الدعوة السلفية حيادية في ممارساتها حيال الدولة، على الرغم من رفض مقولاتها العلمانية من الوجهة النظرية.

السلفية كأسلوب حياة

تزايد عدد أتباع السلفية بشكل كبير خلال العقد الماضي، وتمركز أنصارها بشكل أساسي في المدن الكبرى مثل العاصمة الجزائرية وقسطنطينة. لكنهم موجودون أيضا في جيوب ريفية صغيرة برزت على شكل تجمعات من العائلات السلفية ثم تدرجت لتكون مناطق سلفية اعتماداً على استراتيجية توسعية لكنها مسالمة. معظم هؤلاء الأتباع هم من الشباب الجزائري في سن

ما بين الخامسة عشرة والأربعين ممن يشعرون أنهم تعرضوا إلى الإهمال من جانب الإسلام السياسي الذي قاده من هم أكبر سناً. شروط العضوية في هذه الجماعات السلفية ليست معقدة، إذ ليس من الضروري أن يكون الشخص حاصلاً على إجازة جامعية أوتعليماً دينياً وسياسياً رفيع المستوى. المعرفة المطلوبة سهلة التحصيل، فكثير من المواقع الإلكترونية توفر الفتاوى الجاهزة التي تقدم المعلومات عن كيفية تناول الطعام، وكيفية ارتداء اللبس، وإن كان يجب المشاركة في الانتخابات أم لا، وكيف تدخل في تحالفات مع منظمات إسلامية أخرى، وما إلى ذلك. كما أن القنوات الفضائية الخليجية التي تلتقطها أطباق التقاط البث الفضائي الجزائرية توفر للشباب الجزائري فرصاً أكبر للتعرف على تعاليم السلفية الوهابية. من السهل الحصول على الأدبيات السلفية، والأهم من ذلك أنها لاتكلف شيئا. فمع إمكانية الحصول على حوالي 20000 عنوان كتاب ديني سنوياً من مصر والعربية السعودية وليبيا وسوريا، يصبح الأدب السلفي الوهابي محتكراً لسوق المادة الدينية وقادراً على الوصول إلى أبعد من الدائرة المباشرة لأتباعه، وتحديداً عن طريق توزيع الكتب مجاناً في المساجد.

على الرغم من أن الأحزاب الإسلامية القانونية، مثل حماس والإصلاح، ترفض إلى حد كبير انضمام هؤلاء الشباب إليها باعتبارهم غير مؤهلين تعليمياً ومكشوفين أكثر من اللازم بسبب ارتداء نسائهم النقاب ورجالهم القميص الطويل، فإن السلفية ليس فقط ترحب بهم بل تؤمّن لهم أيضاً الاندماج في المجتمع. فمن خلال الذهاب إلى المسجد المناسب وزيارة المواقع الإلكترونية الصحيحة،يمكن لهؤلاء تكوين صداقات والعثور على زوج أو زوجة وتأمين المساعدة للحصول على شقة سكنية أوتأمين العمل. إن التضامن الذي توفره الدعوة السلفية لايعتمد على الانتماء السياسي المشترك وإنما على العضوية في شبكات صغيرة مختلفة، وخصوصا في المساجد والنقابات.

لقد فشلت السلفية الجهادية والسياسية في الوصول إلى السلطة سواء عبر النظام الحزبي السياسي أوالعنف. واعتماداً على ما تعلموه من هذه التجربة، يعمل أعضاء جماعات الدعوة السلفية على ترك «جيل الإرهاب» الشاب هذا كما يسمونه كي يمارس عملية الرفض «الليّنة» للمظاهر التغريبية في المجتمع الجزائري دون الدخول في صراع عنيف مع محيطه. فهم غير مستعدين لدفع ثمن عنف جديد، كما ينظرون إلى محاولات الاعتماد على الإسلام في مواجهة الدولة على أنها فشل ذريع. هدفهم ببساطة هو إيجاد مكان لأنفسهم حيث يمكنهم العيش في المجتمع الإسلامي المثالي الذي يتصورون. فهم لايجبرون أحدا على الانضمام إليهم ولايوجهون النقد العلني إلى نمط حياة الجزائريين الآخرين. كما أنهم في كل الأحوال يوجهون مواردهم لما فيه فائدة أقرانهم فقط. وخلافاً للحركات الإسلامية، لاينخرطون في الأعمال الخيرية ولا يتبادلون الرأي علنا مع الأشخاص غير السلفيين، لكنهم عوضاً عن ذلك يتواصلون ضمن مجموعات صغيرة يعملون من خلالها على تحويل المساجد التعددية المشتركة إلى مساجد سلفية، وذلك اعتماداً على تعيين إمام سلفي أوأساساً عبر دفع نفقات الصيانة.

إضافة إلى تأمين المرجعية والإحساس بالانتماء لهذا الشباب الجزائري المهتدي، استطاعت الجماعات السلفية أيضا جذب أعداد من السلفيين السياسيين السابقين الذين كانوا يبحثون عن ملاذ جديد بعد حظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ في العام 1992. ونتيجة مشاعر الخيبة من سياسة المصالحة، تخلى عدد من السلفيين الجهاديين عن أسلحتهم لينشغلوا بشبكة المصالح والأعمال التجارية التي وفرتها لهم المجموعات السلفية الدعوية، خصوصاً بالارتباط مع منطقة الخليج. وفي المحصلة ازدادت قوة الدعوة السلفية مع وصول بعض المسلمين من أوروبا، سواء الأوروبيين الذين دخلوا الإسلام أو المولودين في أوروبا من أصول مغاربية، ممن أغرتهم إمكانية تأمين نمط حياة إسلامية جديدة في زاوية اجتماعية معزولة عن بقية المجتمع. فالتحسن الاقتصادي في الجزائر وقدرة رجال الدين السلفيين الجزائريين على التحدث بالفرنسية تجعل الأمور ميسورة أكثر من المملكة العربية السعودية بالنسبة إلى الشباب الأوروبي المسلم الذي لايتكلم العربية. وتبدو الجزائر أكثر إغراء لهؤلاء الشباب من المغرب وتونس حيث تعرضت الدعوة السلفية إلى قمع شديد منذ الهجمات الإرهابية الأخيرة في هذين البلدين.

الدعوة السلفية والدولة الجزائرية:

لايشكل حجم الدعوة السلفية مصدر قلق للحكومة الجزائرية. على العكس من ذلك، تعتبر الدعوة وسيلة لتوجيه امتعاض الشباب الجزائري، نتيجة ظروفه المعيشية الصعبة وارتفاع نسبة البطالة، باتجاه غير خطر عبر تمكينهم من تأمين الثروة. لقد سمحت لهم الحكومة الجزائرية بالازدهار اقتصاديا عبر شبكات عمل. وبدلا من دمجهم سياسياً، كما طلبت الحركات السلفية والإسلامية الأخرى، تم دمجهم اقتصادياً عبر إعادة توزيع الثروة النفطية. فأصبحوا زبائن للدولة بدل أن يكونوا مواطنين يطالبون بالمحاسبة، أومنافسين يبحثون عن المشاركة في السلطة.

وكما بينوا بوضوح في كثير من المقابلات التي أجراها معهم كاتب هذا البحث، يريد الملتزمون بالدعوة السلفية في الدرجة الأولى أن يُتركوا لشأنهم كي يمارسوا عقيدتهم وحياتهم بسلام، وأن يبقوا في مدارسهم الخاصة ويديروا شبكات أعمالهم التجارية ويحافظوا على نمط لباسهم. والحركة لاتنفر من العنف وحسب وإنما من السياسة عموما، وبذلك توفر للدولة فرصة دفن شبح السلفية السياسية المتطرفة. وعبر السماح رسمياً للدعاة السلفيين ـ الذين يستلهمون الوهابية ـ بالدعوة، يشعر النظام أنه يشجع التجدد الإسلامي بين الشباب من دون أن تُطرح عليه مطالب سياسية معارضة. ومثلما عملت السلطات الجزائرية في السبعينيات على تشجيع انتشار الجماعات الإسلامية لكبح المعارضة اليسارية، تنظر الحكومة الجزائرية الآن إلى الدعوة السلفية السلبية غير السياسية، بما تمثله من حضور جماهيري واسع في المساجد والجامعات، على أنها الدواء الشافي في مواجهة الإسلام السياسي وعودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ. والأهم من ذلك أن هذا

النوع من السلفية يوفر أيضا التبرير الديني الجاهز لإدانة وقمع الإرهاب.

استندت الجهود الإيديولوجية التي قادتها الحكومة الجزائرية منذ العام 2007، ضد إرهاب القاعدة في المغرب الإسلامي، بقوة على الوعظ الذي انتشر في المساجد التي يسيطر عليها الوهابيون. وقد نظم وزير الأوقاف الجزائري، على سبيل المثال، جلسات نقاش مسائية يشرف عليها أئمة سلفيون موضوعها "الإسلام تسامح" في المساجد خلال شهر رمضان من العام 2007. وفي وقت غير بعيد، قامت الحكومة الجزائرية بتكليف عبد الملك رمضاني، الداعية الجزائري المقيم في السعودية والذي ورد ذكره سابقا، بإصدار فتوى مضادة ترفض الأيديولوجية الجهادية لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. وقد تم بث هذه الفتاوى في المناطق الجبلية حيث يعمل الجهاديون. وفي كانون الثاني/يناير 2008 بث راديو القرآن تصريحات صادرة عن رمضاني وعبد الغني أويسات يرفضان فيها التفجيرات الانتحارية والتكفير باعتبارها ممارسات منافية للإسلام.

يعتبر كتاب "فتوى العلماء الكبار في ما أهدر من دماء في الجزائر" ـ وهو مجموعة بيانات لعلماء الدين الوهابيين مثل الألباني وابن باز والعثيمين وربيع ابن هادي ـ خلاصة الإدانة التي وجهها هؤلاء العلماء إلى كل من السلفية السياسية والجهادية. فمن جهة يرفضون أصل الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحركة مسلحة ويطالبون الجهاديين الإسلاميين بالتوبة. ومن جهة أخرى، يمجدون الثورة الجزائرية التي قادت البلاد إلى الاستقلال ويعتبرونها إسلامية ـ وهذا بمثابة تنازل سياسي في سبيل التعايش مع الحكومة الجزائرية وقبول الهوية الوطنية الجزائرية. وعبر قبول الدولة الجزائرية والهوية الوطنية التي رعتها منذ الاستقلال، يعمل أتباع الدعوة السلفية الجزائرية على وضع أنفسهم، كأمر واقع، في موقع يجعلهم قوة سياسية ذات إمكانات كبيرة عبر سيطرتهم على عملية إعادة الأسلمة الاجتماعية في أوساط الشباب الجزائري.

مع أن ظاهر الدعوة السلفية غير سياسي، إلا أنه في المناخ السياسي الجزائري الذي يحظر النشاطات الحزبية العلنية، تُعد الشبكات الاجتماعية التي تتكون منها هذه الحركة سياسية في نهاية المطاف. والحكومة الجزائرية تدرك أن الدعوة السلفية تشكل قوة اجتماعية ذات إمكانات سياسية هائلة، وأنها أكبر بكثير من تلك التي حظيت بها السلفية السياسية، لكنها تتسامح مع الدعوة السلفية لأن الحركة تدعم برنامج المصالحة وتعارض الحركة الجهادية والجبهة الإسلامية للإنقاذ من الناحية الأيديولوجية، بيد أن الحكومة تبقى على حذر منها أيضا وتشك بولائها الوطني وبعلاقاتها بالمملكة العربية السعودية. إن وزارة الأوقاف تحظر بانتظام بعض الأعمال من أدبيات السلفية الوهابية ـ أكثر من 1000 عنوان مُنع من المشاركة في معرض الكتاب 2007 ـ كما تمنع الأئمة من ممارسة عملهم وهم يرتدون ملابس غير جزائرية ـ أي ملابس سعودية ـ وبين حين وآخر تتهم السلفيين بتحريف القرآن. وفي رمضان تتهمهم بالإفطار قبل عشر دقائق من موعده.

مع ذلك تظل السلفية، حتى بصيغتها السياسية الحالية، عقبة في طريق انتشار مشروع الرئيس

بوتفليقة الخاص بإسلام الدولة. فمنذ إعادة انتخابه، سعى هذا الأخير إلى العودة إلى استخدام الدين لتعزيز سلطة الدولة. وهذا ما يمكن تلمّسه، على سبيل المثال، في استخدامه للأطروحات الدينية لنبذ الإرهاب، وطرح مشروعات مثل بناء مسجد الجزائر الكبير بكلفة مليار دولار والترويج للأخلاق الإسلامية وإشراك حماس في التحالف الرئاسي إلى جانب جبهة التحرير الوطني والتجمع الديمقراطي الوطني. المشروعان في حالة تنافس، ومن غير الواضح إن كانت منظمات الدعوة السلفية سوف تحافظ على استقلاليتها الذاتية ونفوذها بفضل جذورها في المجتمع المدني أوإذا كان مشروع الدولة سوف يستوعبها.

خاتمة:
تجديد السياسة في جزائر ما بعد الصراع

أدى فشل الحكومة الجزائرية في تسييس ومأسسة الصوت الإسلامي المتطرف الذي ساد في التسعينيات ومن ثم عجزها عن تحييده ديمقراطياً، إلى رفض السياسة ـ كما هو حال الدعوة السلفية ـ وإلى استخدام العنف الجهادي كأداة للحوار السياسي. إن وجود الجماعات السلفية الثلاث ـ السلفية والجهادية والدعوة ـ يكشف عن أزمة عميقة وقوية تتعلق بمسائل تتجاوز الاهتمام بالإسلام السياسي، إنها قضية غياب أي تعددية سياسية بسبب إعطاء الأولوية المطلقة للعمل ضد الإرهاب منذ العام 1992. الأحزاب العلمانية والمعارضة الإسلامية القانونية ضعيفة، ونتيجة لذلك لم يكن هناك تجديد للنخبة السياسية عبر الانتخابات. إن السلفية تمثل ردة فعل على ضعف المعارضة الديمقراطية غير العنفية ولايجوز اعتبارها بديلاً سياسياً ممكناً من أجل دَمَقرطة النظام الجزائري.

ويكشف التطور التاريخي للسلفية عن عجزها عن التفكير بالعيش في نظام تعددي لاتقر بوجوده نتيجة اعتمادها على فكرة الدولة الإسلامية واستخدام العنف أو رفض السياسة. وعلى كل حال، تبين الحركات السلفية الجزائرية أيضا أن المجتمع الدولي في حاجة إلى إعادة التفكير بمكانة الحركات الإسلامية المتطرفة. فبالنسبة إلى المراقبين الدوليين، كانت المشاركة السياسية للإسلاميين المتشددين من أمثال الجبهة الإسلامية للإنقاذ ورفضهم الديمقراطية والدولة العلمانية هما ما أديا إلى العنف الذي شهدته الجزائر في الفترة الماضية. ولذلك يجب على عملية الترويج للديمقراطية أن تركز على تقوية الدولة العلمانية وجعل الإسلاميين المتشددين يغيرون رأيهم بالديمقراطية وتشجيع الانتخابات، مع التأكيد على ضرورة قبول الأحزاب قواعد اللعبة الديمقراطية. لكن من المؤكد أن تهميش الناشطين المتطرفين في مؤسسات الدولة ونقص التسييس في القواعد هو ما أدى إلى ظهور التوجهات السلفية المختلفة في المقام الأول. إن وهم تشجيع شبكات معتدلة وغير مسيّسة من الناشطين كان السبب الأساسي في فشل نشر الديمقراطية في

العالم العربي. كما أن إبقاء الشباب بعيداً عن السياسة لن يبعدهم عن التطرف. وأكثر من ذلك، يجب على الجهود الموجهة ضد الإرهاب أن تعزل الراديكالية كطريقة عمل وليس الراديكاليين كمجموعات مغلقة بعيداً عن المركز.

للاستفادة من رفض السلفيين للعنف، يجب دعوة عناصرها، خصوصا الشباب، إلى الانخراط في مبادرات تشجيع الديمقراطية التي ترعاها أطراف دولية. فمن خلال السماح للدعوة السلفية بالتطور، وجدت الدولة سنداً قوياً لسياسات المصالحة التي تقودها وحجّمت، إلى حين، مد التطرف السياسي الإسلامي. على كل حال، إن عنصر التطرف الديني داخل الدعوة السلفية، من خلال رفضه القيم الاجتماعية السائدة وأي احتمال للتعايش مع بقية السكان، قد يثبت أنه مصدر مشاكل في المستقبل، خصوصاً إذا لم تتحسن بسرعة الظروف المعيشية لفئة الشباب. على صانعي السياسة الجزائرية أن يعملوا أيضاً على دمج الشباب في المؤسسات الديمقراطية التمثيلية، وأن ينموا الإحساس بالانتماء والمواطنة الكاملة لديهم.

يبدو أن تجديد المشاركة السياسية السلمية وغير العنفية يشكل تحدياً كبيراً للسلفية السياسية والأعضاء السابقين في جبهة الإنقاذ. ومع حلول الانتخابات الرئاسية المقبلة في إبريل/ نيسان 2009، يصبح السؤال: كيف ستحل قضية دمجهم سياسيا؟ ليس لدى الجهادية السلفية خط سياسي ثابت، وهذا يمكن أن يتكوّن حسب الإطار السياسي الذي توفره الدولة لأتباع هذه الحركة ـ وهؤلاء يضمون توجهات تمتد من الوطنية الإسلامية مروراً بالجهادية وصولاً إلى من يدعمون المصالحة الوطنية. لقد أدركت السلفية السياسية أنها إن أرادت العودة إلى المسرح السياسي، عليها أن تتخلى عن دعواتها، التي لم تعد صالحة، إلى الدولة الإسلامية وأن تبدأ العمل باتجاه بناء تحالف مع النخب الحاكمة. إن الأيديولوجية الطوباوية للجبهة الإسلامية للإنقاذ في حاجة إلى تعديل عبر مواجهتها القضايا السياسية التي تعكس حياة المواطنين الجزائريين. فبدلاً من أيديولوجية احتجاجية جاهزة في سياق يشعر فيه المواطن الجزائري أنه مهمش نتيجة انسداد الأفق السياسي، يجب دعوة الأعضاء السابقين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الانضمام إلى الأحزاب السياسية والعمل على تطوير مهارات سياسية براغماتية. كما يجب إبعادهم عن التفكير بالمعارضة القائمة على الثنائية كي يتعرفوا على التعددية السياسية والسياسة المستقرة.

وأخيراً أدى تحوّل أنواع من السلفية الجهادية على شاكلة الجماعات الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى منظمة مثل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى إضافة بعد عالمي إلى الدراما التي تدور أحداثها في الجزائر، ومكّن الدولة من أن تصبح أكثر كفاءة من الناحية العسكرية. لكن هذه العولمة للسلفية الجهادية أعطت أيضاً مؤشراً على عجز الدولة عن تقديم الأمن الحقيقي لمواطنيها على المستوى الوطني. يجب تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، وعلى الحكومة الجزائرية أن تتأكد من أن هؤلاء الشركاء يحترمون المصالح السيادية لمواطنيها. والحقيقة أنه لايجوز لجماعات المجتمع المدني أن تخضع للسياسات الأمنية الوطنية أوالخارجية،

وإنما يجب أن تتاح لها فرص تقديم وجهات نظرها الخاصة بها.

إن ما تعرّض له الجزائريون من معاناة باسم الإرهاب لا يزال بالكاد يحظى بالاعتراف. ومن الجدير بالذكر أن قليلاً من الكلام العلني يصدر عن الضحايا، وأن المجتمع المدني بدأ لتوه يهتم بقضية الإرهاب، وتحديداً ما يخص مسألة تعويض الضحايا التي يمنع الخوض فيها. على الحكومة الجزائرية أن تستمر في جهودها لمساعدة ضحايا الإرهاب وتقوية مجموعات المجتمع المدني في كفاحها ضد العنف. كما أن جعل عملية المصالحة أكثر شفافية والعمل ضد الجريمة والبيئة الفاسدة في الاقتصاد الوطني، والتي سمحت باستمرار الجماعات الإرهابية، سوف يساعد أيضا في تجنب خطر عودة التائبين إلى التطرف وتقوية الجماعات الإرهابية المسلحة الباقية.

إن أجواء الإرهاب لم تمنع الحكومة الجزائرية وشركاءها الأوروبيين والأميركيين من متابعة سيطرتهم الكاملة على صناعة النفط المزدهرة. وحتى الآن عمل العنف، الذي لم يتوقف في البلاد، على السماح باستمرار حالة الطوارئ التي لاتزال تنظم وتحددحدود الحلبة السياسية الجزائرية. لقد فشلت الضغوط الأمنية حتى في هزيمة الإرهاب تماماً لكن ثمنها كان باهظاً على المجتمع المدني. وفي هذه البيئة، أخذت بعض أشكال العنف الاعتيادي بالظهور. وهي أشكال ليست ذات أطر أيديولوجية محددة، مثل أعمال الشغب المتزايدة في جميع أنحاء البلاد، وما يحصل في ملاعب كرة القدم وعلى الطرق الرئيسة. كما يبدو هذا أيضاً في انتشار الجريمة بشكل عام وانتشار العصابات التي تتزايد بشكل واسع. إن الاستقرار الاجتماعي والتماسك الوطني يواجهان التحديات لأن الشعب الجزائري لم يحصل بعد على الفرص الحقيقية للانخراط في عملية الحوار التي توحد القوى المدنية والسياسية والعسكرية الفاعلة. وتكشف الصيغ السلفية، من خلال علاقتها بالدولة الجزائرية، عمق الحاجة إلى التحول من السياسات القائمة على المعالجة الأمنية المتبعة على مدى ستة عشر سنة مضت إلى أشكال جديدة من المشاركة السياسية.

إن ذكريات الحرب الأهلية شديدة الوضوح هذه الأيام من خلال الشرائح السلفية المختلفة بمواقفها المتعددة من السياسة. ثمة بالتأكيد حاجة إلى تجديد الحوار السياسي والتعاون بين كل الناشطين في جزائر ما بعد الحرب. والشرط الأساسي الذي يجب على الحكومة الجزائرية توفيره كي تتمكن من إيجاد الشركاء الدوليين لتحقيق الإصلاح الاقتصادي المطلوب لإعادة بناء البلاد لن يتحقق من دون تعزيز مؤسساتها السياسية في مرحلة ما بعد الحرب. كما أن تجديد النخبة السياسية وإشراك جيل شباب ما بعد الإرهاب بطريقة تشاورية سلمية يشكلان عاملين حاسمين في عملية استقرار البلاد. على مدى السنوات العشرين الماضية، كان العنف، بشكل رئيس، هو الذي ساعد النخب السياسية الجزائرية على التشكّل ـ بدءً من النظام الكولونيالي بعنفه المتطرف، ثم السيطرة المطلقة لجبهة التحرير الوطني «العائلة الثورية» وصولاً إلى المنطق الجهادي للسلفية. إن مهارات تشجيع المشاركة الشعبية الواسعة والحوار السياسي التي يجب أن تستند إلى التنافس المحترف، بعيداً عن أي نوع من الجهاد أوالوسائل العنيفة للحصول على الشرعية، لاتزال في حاجة إلى تطوير في جزائر اليوم.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

إن مركز كارنيغي للشرق الأوسط هو مركز أبحاث يُعنى بالسياسة العامة، ومقره بيروت في لبنان، وقد تأسس من قبل مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويتناول مركز الشرق الأوسط التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح الإقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط العربي ويرمي إلى تحسين إدراك عملية التغيير السياسي في المنطقة والمساهمة في فهم المواضيع المعقدة التي تؤثر في هذه العملية. ويسعى المركز إلى جمع باحثين بارزين من المنطقة فضلاً عن التعاون مع باحثين آخرين من مراكز كارنيغي في واشنطن وموسكو وبيجينغ وكوكبة متنوعة من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا للعمل على مشاريع أبحاث معمقة متصلة بالسياسة ومستندة إلى التجارب والمراقبة ومتعلقة بقضايا حساسة تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها. وتوفّر هذه المقاربة المتميزة في البلدان كافة لواضعي السياسة والسياسيين والناشطين في جميع الدول تحاليل وتوصيات مستندة الى معلومات وآراء من المنطقة ما يعزز آفاق مواجهة التحديات الرئيسة بفعالية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

إن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لاتتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والإجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التزكيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.
واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارينغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلي مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة إستشارية مهمتها المساهمة في الأمن والإستقرار والإزدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

2008

- السلفية وسياسة التطرف في جزائر ما بعد الصراع، أمل بوبكير.
- حزب العدالة والتنمية في المغرب: المشاركة ومعضلاتها، عمرو حمزاوي.
- الدبلوماسية العربية الجديدة: تعارُض وليس مُعارضة للسياسة الأميركية، مارينا أوتاوي ومحمد حرز الله.
- ماذا يحدث داخل جماعة الاخوان المسلمين المصرية: النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته، ناثان ج. براون وعمرو حمزاوي.
- الشرق الأوسط: مراحل تطوّر وتفكّك النظام الإقليمي، بول سالم.
- تقويم إتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبين بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رياض الخوري.
- الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، رشيد تلمساني.
- الإسلاميون السنّة في لبنان: قوة صاعدة، أميمة عبد اللطيف.

2007

- الأنظمة الحاكمة و»مأزق الملك» في العالم العربي: وعود ومخاطر الإصلاح الهرمي، مارينا اوتاوي وميشيل دن.
- الجزائر وآلة الحكم العسكري، هيو روبرتس.
- الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين، مارينا اوتاوي وعمرو حمزاوي.
- الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب، ناثان ج. براون.
- تقييم الإصلاح السياسي في اليمن، سارة فيليبس.
- الدفع نحو سياسة حزبية: الحركة الدستورية الإسلامية في الكويت، ناثان ج. براون.
- الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصر: فهم دور المؤسسات، سفيان العيسة.
- إعادة النظر في الإصلاح السياسي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية، سفيان العيسة.
- الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة، بول سالم.
- المرأة في الحركات الإسلامية: نحو نموذج إسلامي لنشاط المرأة، مارينا أوتاوي وأميمة عبد اللطيف.

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :

www.CarnegieEndowment.org/pubs